

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

إن فهم طبيعة أنشطة البنوك يقودنا إلى فهم النظام المحاسبي للبنوك وتحديد مخرجاته التي تتمثل في القوائم المالية البنكية، فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي آخر أي مخرجات المخطط المحاسبي الوطني و التي لا تختلف عن مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك، وذلك لأن الغرض من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، لذلك سوف نتناول في هذا المحور الاطار النظري للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي.

تعتبر القوائم المالية للبنك إحدى أهم أدوات التسيير البنكي، حيث تعتبر مصدر المعلومة المالية التي تبنى على أساسها مختلف القرارات المالية والتسييرية.

اولا-الإطار النظري للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

عندما يعد المحاسبون القوائم المالية فإنهم يصفون ضمنها خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، التي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة ووضوح عن أنشطتها المالية .و تعبر القوائم المالية للشركات عادة عن فترة زمنية قدرها سنة .و تتلخص عبقرية القوائم المالية في كونها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات و آلاف الصفحات التي تتكون منها الدفاتر و السجلات المحاسبية التفصيلية في صفحات معدودة .و سنستعرض في هذا العنصر خصائص و أهداف القوائم المالية.

1. تعريف القوائم المالية:

تبدو القوائم المالية متشابهة من بلد لآخر إلا أنه توجد اختلافات فيما بينها ، بسبب البيئة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المحيطة بالنظام المحاسبي لكل بلد . فالقوائم المالية تعبر عادة عن الناتج النهائي والأساسي للنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي تعبر عن نتيجة مجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية عن البيانات التي ترتبط بالأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لفترة معينة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة .

فتعرف القوائم المالية بأنها" : الوسائل التي بموجبها تنقل الى الادارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والميزانية للوحدة الاقتصادية"

كما تعرف بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقا للمفاهيم و الفروض و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و تحتوي على بيانات و معلومات مستقاة من السجلات و الدفاتر بالمؤسسة و تهدف أساسا الى اعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها.

وتشمل القوائم المالية كل من : قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملحقات أو الإيضاحات المتممة لها، والتي تعتبر جزءا لا يجزأ منها . إضافة إلى جداول مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها .

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم إستعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

2. أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات عن الميزانية للمؤسسة، و التي تكون مفيدة لغالبية المستخدمين عند اتخاذ القرارات الإقتصادية، وتتطلب تلك القرارات تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، وتقييم توقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها، حيث يكون المستخدمون قادرون على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن الميزانية والأداء والتغيرات خلال الفترة . وفيما يلي نعرض كل نوع من هذه المعلومات:

- تقدم المعلومات عن الميزانية بصفة أساسية في الميزانية، كما تتأثر ميزانية المؤسسة بالموارد الإقتصادية التي تسيطر عليها، و هيكلها المالي و درجة سيولتها و قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة بها.
- تفيد المعلومات عن الميزانية في التنبؤ بإحتياجات الاقتراض المستقبلية وكيفية توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية حصول المؤسسة على تمويل مستقبلا.
- تكون المعلومات عن درجة السيولة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بقدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ استحقاقها، حيث تشير درجة سيولة المؤسسة إلى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ بعين الاعتبار التعهدات المالية خلال هذه الفترة.
- تهدف الى توضيح الأخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة، و ذلك من خلال تقديم ملاحق وإيضاحات تحتوي هذه المعلومات.

3. الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة لمستخدميها، فتطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير محاسبية مناسبة يترتب عليه قوائم تعطي صورة صادقة للمعلومات وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

- التمثيل الصادق؛
- القابلية للفهم؛
- الملاءمة؛
- الأهمية النسبية؛
- الموثوقية؛
- تغليب الجوهر على الشكل؛-
- الحياد؛
- الحيطة والحذر؛
- الشمولية؛
- القابلية للمقارنة؛
- التوقيت المناسب؛¹²

4. المستفيدون من القوائم المالية البنكية :

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين لها، على النحو التالي:

- **المودعين والمقرضين:** يقوم المودعين بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة (ودائع ادخار، ودائع توفير، ودائع لأجل) يحصلون مقابلها على فوائد، إضافة إلى ذلك قد يقوم البنك بإصدار سندات تمثل قروضا طويلة الأجل يسدد البنك مقابلها فوائد معينة بصفة دورية.
- **المساهمين:** يعتبر المساهمين أحد أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح البنك وفي الوقت نفسه أكثر الأطراف تحملا للخسائر في حالة فشل البنك.
- **الإدارة:** إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للبنك و ربحيته وتقدمه وتطوره متداخلة وشاملة ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، ومن بينها تحليل القوائم والبيانات المالية. ويمكن إجراء عملية تحليل البيانات المالية بواسطة الإدارة على أساس مستمر نظرا لمعايشتها اليومية لظروف البنك وقدرتها اللامحدودة في الاطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها، والهدف الرئيسي للإدارة من وراء التحليل المالي هو ممارسة الرقابة على أعمال المصرف والنظر إليها من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهتمة بالمصرف.
- وتجدر الإشارة إلى أنه يقع على عاتق إدارة البنك أيضا القيام بالتحليل الأساسي للظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة والشركات داخل كل صناعة وذلك لترشيد قرارات منح الائتمان و قرارات الاستثمار في الأوراق المالية التي يقوم بها بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ.
- **الجهات الحكومية:** تحتاج الجهات الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية لإمكان رسم بعض السياسات على المستوى القومي ومن أهم الجهات التي تحتاج إلى معلومات عن تلك البنوك المكونة للجهاز البنكي، البنك المركزي وذلك لإمكان قيامه بدوره الاشرافي والرقابي عمى أكمل وجه.
- **مراقبو الحسابات:** يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إظهار القوائم المالية للمصرف لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي يعدها البنك

5. حدود الاستفادة من القوائم المالية البنكية

من أهم الحدود ما يلي:

- يتم إعداد القوائم المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكيد معدي القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن الى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

- للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة، فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، ولأن هذا الأمر علمي، لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة، وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية عن أي فترة مالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية .
- تمتلك الإدارة قدرة التأثير على القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمشروعات.
- لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المشروع، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المشروع، وتمثل الإدارة والعوامل في بعض الأحيان أهم أصول المنشأة ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في مزاينة المؤسسة، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار، وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المشروع.
- يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة .

ثانيا. نموذج للقوائم المالية في البنوك التجارية الخاضعة في الجزائر

تعتبر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي البنكي (النظام رقم 05-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009 ، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها ، نتاجا لمعالجة العديد من المعلومات التي تتطلب أعمالا للتبسيط، الشمولية والهيكلية .تجمع هذه المعلومات، تحلل، تفسر، تلخص وتهيكل من خلال تجميع ممثل داخل القوائم المالية على شكل خانات ومجاميع حسب مبدأ الأهمية النسبية، والموازنة بين المنافع التي يمنحها للمستعملين والتكاليف المحتملة من أجل ذلك .ولقد ألزم النظام المحاسبي البنكي الكيانات الخاضعة بإعداد ست قوائم مالية إجبارية تتمثل فيما يلي:

- الميزانية؛
- خارج الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة (تدفقات) الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للقوائم السابقة

وبهذا يكون النظام المحاسبي البنكي قد أضاف قائمة لم تكن معروفة في النظام المحاسبي المالي هي قائمة خارج الميزانية، هذه الأخيرة تعد خصوصية إضافية نظرا لأهمية العمليات التي تشتملها بالنسبة للمؤسسات المصرفية .وتضبط القوائم

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

المالية تحت مسؤولية المؤسسة المصرفية الخاضعة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر بعد تاريخ إقفال السنة المالية.

ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يتم نشرها. كما يجب تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بشكل واضح مثلما هو موضح في النظام المحاسبي المالي.

يلزم النظام المحاسبي المالي أيضا، عرض القوائم المالية بالعملة المحلية مع إمكانية التعبير عن المبالغ بألف وحدة نقدية. كما يجب أن توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وإذا حدث أي تغيير في طرق العرض أو التقييم مقارنة بالسنة السابقة، من الضروري تكييف مبالغ السنة السابقة لتصبح قابلة للمقارنة. وإذا لم تتوفر قابلية المقارنة (بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر) من الضروري توضيح إعادة ترتيب أو تعديلات المعلومات الرقمية التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في ملحق القوائم المالية.

تعرض الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، ويجب أن تبرز بصورة منفصلة على الأقل مجموعة من الفصول عندما توجد عمليات تتعلق بها، ويمكن أن نلاحظ من خلال شكل مبسط للميزانية البنكية العمليات الرئيسية البنكية تتوزع حسب طبيعتها إلى ثلاث فئات (عمليات الخزينة وما بين البنوك، العمليات مع الزبائن وعمليات الحافظة، أما باقي بنود الميزانية فهي متشابهة مع باقي المؤسسات الاقتصادية).

1. موارد و استخدامات البنك التجاري

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري جانبيين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (استخدامات أموال المصرف)، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات (مصادر أموال المصرف).

وتظهر مكونات الموجودات (الأصول) في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك، ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجاري كما في الجدول (1):

جدول رقم(01): الميزانية العمومية لمصرف تجاري

المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ	الموجودات (الاستخدامات)
xxx	1- الودائع	xxx	1- الأرصدة النقدية الجاهزة
xxx	- ودايع تحت الطلب	xxx	- نقد في الصندوق
xxx	- ودايع توفير	xxx	- أرصدة لدى البنك المركزي
xxx	- ودايع لأجل	xxx	- أرصدة لدى المصارف التجارية

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

	حسابات جارية دائنة.		- أرصدة سائلة أخرى
	<u>2- الأموال المقرضة قصيرة الأجل</u>		<u>2- محفظة الحوالات المخصصة</u>
	- الاقتراض من المصارف التجارية	xxx	- أنونات الخزينة
	- الاقتراض من البنك المركزي	xxx	- الأوراق التجارية المخصصة
xxx		xxx	<u>3- محفظة الأوراق المالية</u>
	<u>3- الأموال المقرضة طويلة الأجل</u>	xxx	- سندات الحكومة
	- الاقتراض من سوق رأس المال		- أسهم وسندات غير حكومية
			- أوراق مالية أخرى.
			- حسابات جارية مدينة
xxx	<u>4- رأس المال الممتلك</u>		<u>4- قروض وسلف مضمونة</u>
xxx	- رأس المال المدفوع	xxx	- قروض قصيرة الأجل
	- الاحتياطيات	xxx	- قروض طويلة الأجل
	- الأرباح المحتجزة	xxx	- قروض وسلف غير مضمونة
xxx	<u>5- مصادر تمويل أخرى</u>	xxx	<u>5- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل</u>
xxx	- التأمينات المختلفة	xxx	<u>6- العقارات والموجودات الأخرى</u>
xxx	- أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	xxx	- أثاث وسيارات
xxx	- حسابات دائنة		- موجودات أخرى
	- أية مطلوبات أخرى		
xxx	مجموع المطلوبات	xxx	مجموع الموجودات

1.2. موارد البنك التجاري:

عند إنشاء البنك التجاري فإن الموارد الأولى المتاحة تكون عبارة عن رأسماله المدفوع يقابله عدد من الأصول اللازمة لبدء البنك في ممارسة نشاطه ، و غالبا ما يبقى رأس المال ثابت دون تغيير ، وبعد أن يبدأ البنك بممارسة أعماله و يكتسب ثقة الزبائن تبدأ الودائع بالانسياب إليه و تأتي هذه الودائع إلى البنك من الأفراد و المؤسسات الخاصة العمومية تشكل الودائع معظم موارد البنك ، أما رأس المال فلا يشكل سوى نسبة بسيطة من مجموع تلك الموارد ، لذلك يمكن القول أن ثقة الأفراد و الجهات المختلفة بالبنك و إقبالهم على التعامل معه تشكل العامل الأساسي في استمرار البنك وتوسعه .

إضافة إلى ما سبق فإن البنك قد يحتاج إلى موارد إضافية ناتجة عن متطلبات موسمية فالبنك الذي يقوم بتقديم قروض كثيرة في فترات معينة يحتاج إلى موارد إضافية لمواجهة الطلبات المتزايدة التي ترد إليه للحصول على قروض كما أن البنك و نتيجة لظروف طارئة (أزمة اقتصادية أو نقدية ...) قد يحتاج إلى موارد إضافية بشكل مفاجئ، و يحصل البنك على مثل هذه الموارد الإضافية عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي و

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

الاقتراض منه أو اللجوء إلى بنوك تجارية أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية ، مما سبق يمكن تقسيم موارد البنك التجاري إلى موارد ذاتية و موارد خارجية.

1.1.2 . الموارد الخارجية للبنك التجاري :

إن دراسة جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري تعطينا فكرة واضحة عن العناصر التي تتشكل منها الموارد الخارجية للبنك و أيضا تظهر لنا الأهمية التي تحتلها الودائع ليس بالنسبة للموارد الخارجية و إنما بالنسبة لمجموع الموارد و يمكن تعريف الودائع على أنها " مبالغ مالية محددة مسجلة في سجلات البنك التجاري لصالح العملاء الذين أودعوها في حساباتهم" ، و إذا أخذنا معيار الزمن لتصنيف هذه الودائع فيمكن إعطاء الأنواع التالية :

- **الودائع الجارية (الحسابات الجارية) :** و تمثل الأموال التي يودعها الفرد أو الهيئة الخاصة و العمومية لدى البنك التجاري بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أمر يصدره المودع للبنك، وهذه الودائع تمثل عادة المبالغ الفائضة على حاجات الأفراد و الشركات بشكل مؤقت، و يتم استخدام هذه الودائع من قبل صاحبها عن طريق (الشيك) و من هنا سميت "cheking account" و الذي يطلق على هذه الودائع و يلتزم البنك بدفع قيمة الشيك بمجرد تقديم ذلك الشيك سواء من قبل صاحب الحساب أو المستفيد منه على شرط أن يكون الرصيد مساوي على الأقل لقيمة الشيك كاملة و لا يجوز تجزئة قيمة الشيك إذا كان الرصيد لا يسمح بدفع المبلغ كاملا ¹.
- يحمي القانون التعامل بالشيك على اعتبار أنها أداة هامة من أدوات الدفع و يضع عقوبات صارمة على من يخالف ذلك حماية لمصادقية النظام المصرفي و الاقتصادي ككل ، وتتولى البنوك تحصيل قيمة الشيكات المحسوبة على بنوك أخرى لصالح المتعاملين معها عن طريق غرفة المقاصة لدى البنك المركزي.
- و بما أن هذه الودائع عرضة للسحب في أي وقت فهي ذات سيولة عالية جدا و يفترض على البنك أن يكون مستعدا في أي وقت لإجابة طلبات السحب من هته الودائع التي ترد إليه ، وهي بالتالي تقتضي احتفاظ البنك بنسبة كبيرة منها على شكل سائل لمقابلة السحب غير المشروط منها ، وهكذا فإن مقدرة البنك على دفع فوائد على تلك الإيداعات غير واردة لأن البنك عاجز على استخدام هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار مكنتية بالمزايا العديدة التي تعود على المودعين من التعامل مع البنك بحيث لا تتعرض أموالهم للضياع أو السرقة و توفر لهم وسيلة دفع نفقاتهم دون حاجة إلى حمل الأموال أو نقلها ، ولتفادي وقوع النظام المصرفي في أزمة سيولة من جراء الإفراط أو سوء استعمال هذه الأموال في عملية الإقراض من قبل البنوك التجارية فأن البنك المركزي يفرض نسبة احتياطي إلزامي عالية جدا على هذا النوع من الودائع.

¹ يرفض الشيك في حالة ما إذا كان هناك شطب أو حشو في كتابة قيمة الشيك، أو إذا كان اختلاف بين الكتابة الرقمية و الحرفية ،أو وجود اعتراض على الحساب (من قبل العدالة أو مصلحة الضرائب) أو إذا كان التاريخ المكتوب في الشيك اكبر من 3 سنوات و 20 يوم.

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

• **الودائع لأجل :** و تمثل الأموال التي يرغب الأفراد و الهيئات الخاصة و العامة إيداعها لدى البنك لمدة محددة مقدما (3 أشهر ، 6 أشهر ، سنة) على أن لا يجوز السحب منها جزئيا أو كليا قبل انقضاء الأجل المحددة ، ويلجا الأفراد إلى الإيداع الثابت لدى البنك عندما يتكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره بمعرفتهم الخاصة ، مما يشجع هؤلاء على مثل هذا الإيداع استعداد البنك لان يدفع فوائد على تلك الإيداعات اكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع آخر من الودائع إذ أن تحديد فترة الإيداع يعطي للبنك مرونة اكبر في استثمار الإيداعات الثابتة لأنها تضمن بقائها تحت تصرفها لفترة طويلة ، وذلك دون اعتبار لعنصر السيولة ماعدا ما ينص عليه القانون بالنسبة للاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي و إذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق و بين التساهل و الدفع حفاظا على علاقة جيدة مع زبائنه و زيادة في سمعته الجيدة ، و في هذه الحالة فإن البنك قد يضع المودع أمام احد البديلين :

ا/ إما أن يسحب الوديعة و يخسر الفوائد كلها.
ب/ إما أن يقترض من البنك بضمان وديعته و بسعر فائدة اكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك عن عملية الإيداع.

• هذه الإجراءات تجعل المودع يتردد كثيرا قبل سحب وديعته قبل ميعاد استحقاقها و الفوائد التي تدفع على الودائع لأجل يتوقف معدلها على :

- 1 - طول فترة الإيداع فكلما زادت الفترة كلما ارتفع المعدل لكن في حدود ما يسمح به البنك المركزي.
- 2- مبلغ الوديعة فكلما كان المبلغ كبير كلما زاد المعدل.

• **الودائع بإخطار:** و يقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد و الهيئات لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع (قد تكون هاته الفترة 3 ايام .أسبوع. 15 يوم) و لاشك أن هذا الأمر يعطي للبنك نوع من الحرية النسبية في استعمال هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار ذلك أن عملية الإخطار المسبق تقدم للبنك الفرصة الكافية لتأمين المبلغ المطلوب للسحب و ذلك في ظروف ملائمة بدلا من أن تكون مجبرة على الحصول على المبلغ المطلوب في حالة تسرع و قد يكون ذلك بتكلفة عالية جدا (كالاقتراض من البنك المركزي) و يلجا الأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما تتجمع لديهم أرصدة نقدية و لا يرغبون في إيداعها لمدة محددة لما قد ينجر عن ذلك من متاعب في حالة السحب (كحالة وديعة لأجل) كما لا يرغبون في إيداعها في حسابات جارية لا تدفع عليها فوائد. و بالنسبة للبنك يحتفظ عادة بنسبة من السيولة لمواجهة السحب من هذه الودائع اقل مما عليه الحال بالنسبة للودائع الجارية و اكبر بالمقارنة مع الودائع لأجل، كما أن البنك يدفع فائدة عن هذه الودائع اقل من الفائدة عن الودائع لأجل.

• **ودائع التوفير:** تقوم البنوك التجارية بعملية صندوق التوفير و هذه العمليات لا تختلف في طبيعتها عن الودائع لأجل إلا من حيث الإجراءات التي يجب إتباعها في عمليات السحب و الإيداع ، و تتمتع هذه

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

الودائع بمزايا عديدة لصالح الأفراد المودعين من أهمها السيولة العالية التي تتمتع بها إذ يمكن السحب منها في أي وقت كما أن أصحابها يحصلون على فوائد ، لكن تلجا البنوك إلى طرق في حساب الفائدة تؤدي بالأفراد إلى التزام عمليات السحب و الإيداع في تواريخ معينة حتى لا يفقدون حقهم في الأرباح المحسوبة عن الأموال المودعة، و هذا ما تتبعه فعلا البنوك التجارية الجزائرية إذ تحسب الفوائد عن ودائع التوفير لكل (15 يوم) كاملة تبدأ من أول الشهر إلى منتصف الشهر (15) و من منتصف الشهر إلى نهايته (من 15-30) و أن كل عملية سحب خارج هذه التواريخ تفقد صاحب الوديعة حقه في الفوائد عن تلك الفترة للمبلغ المسحوب و أن كل عملية إيداع خارج هذه التواريخ تعتبر و كأنها عملية إيداع تخص الفترة الموالية.

2.1.2. الموارد الذاتية (الداخلية) للبنك التجاري :

و تتألف هذه المجموعة من رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المحجوزة أو غير الموزعة ، و تلعب هذه الموارد دور العازل أو الواقي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها البنك التجاري.

$$\text{رأس المال الممتلك} = \text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطيات} + \text{الأرباح المحتجزة}$$

- **رأس المال المدفوع :** و يتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من مالكي رأس المال عند بدء تكوينه أو أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة ، و يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يمثل الضمان الذي يعتمد عليه المودع ضد أي تغير يطرأ على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله، كما يجب عدم المغالاة في زيادة رأس المال (لان زيادة رأس المال يعني زيادة عدد الأسهم ← انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة ← إعطاء نظرة سيئة عن الشركة ، بالإضافة إلى أن البنك يكون قد تحمل أعباء إضافية لان طبيعة عمل البنك تعتمد على استعمال الأموال المودعة بالأساس كما أن صغر رأس المال يمكن البنك من توزيع عائد مجزي على المساهمين أو الشركاء ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن قانون النقد و القرض قد حدد الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للبنوك التجارية ب (100) مليون دج.

- **الأرباح المحجوزة:** وهي الأرباح الصافية المعدة للتوزيع و التي تقرر إدارة البنك بأغلبية المساهمين في الجمعية العامة عدم توزيعها لسبب أو لآخر : قد يكون تدعيم المركز المالي للبنك أو استغلال فرص استثمارية من موارد ذاتية أو تحقيق اثر محدد على سعر السهم في السوق المالي .

- **الاحتياطي القانوني:** و هو احتياطي يفرضه القانون التجاري و بنص عليه و يكون عادة نسبة معينة من رأس المال (10% من رأس المال) إذ يقتطع البنك نسبة مئوية في كل سنة من الأرباح المحققة قبل التوزيع حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للنسبة المئوية المشار إليها أعلاه و المقصود بالاحتياطي القانوني أن تستخدم هذه المبالغ للوقاية ضد أي خسارة تنتج عن عمليات البنك (و يمكن للبنك التجاري

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

استخدام الاحتياطي القانوني في شراء آذونات الخزينة أو السندات قصيرة الأجل لان تغطيتها كاملة و مؤكدة 100% كما يمكن خصمها في أي وقت).

- **الاحتياطي الاختياري (أو الخاص):** و يقوم البنك وفق نظامه الأساسي و بدون إلزام من قبل القانون بتكوين مثل هذه الاحتياطات بهدف تقوية مركزه المالي في مواجهة المتعاملين أو الجمهور و كذلك لمواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك و التي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني ، وقد نجد أن الاحتياطي في بعض البنوك القديمة يتجاوز رأس المال ، و لابد من الإشارة هنا إلى انه هناك أنواع أخرى من الاحتياطات تسمى بالاحتياطي السري لا يظهر في الميزانية بهذا الاسم و هو ينشا من جراء :
 - قيام البنك بتقييم أصوله كلها أو بعضها بقيمة اقل من تكلفتها أو قيمة شرائها.
 - زيادة قيمة الديون المشكوك في تحصيلها و تكوين مؤن مقابل ذلك .
 - تقييم الأوراق المالية بأقل من قيمتها الحقيقية و تكوين احتياطي أو مؤن خاصة بتدني قيمة الأوراق المالية.

و في الواقع الوظيفة الأساسية للموارد الذاتية هي حماية المودعين و ضمان حقوقهم في حال انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده حيث من المعلوم أن المساهمين لا يمكن لهم الحصول على أي شيء من أصول البنك عند التصفية حتى يستوفي أصحاب الودائع و الدائنون حقوقهم كاملة، و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنه كلما ارتفعت نسبة الموارد الذاتية إلى الموارد الخارجية كلما أنخفض (تناقص) الخطر الذي يتعرض له المودع و خاصة في فترة الأزمات المالية ، و لذلك فإن المحافظة على استقرار المركز المالي للبنك و سلامته أو ما يسمى بيسار البنك يقتضي على الأقل أن تتعادل القيمة الفعلية للأصول التي يملكها البنك مع قيمة الالتزامات اتجاه الغير، و كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما كان ذلك يعني درجة عالية من السلامة و الأمان و العكس صحيح ، لكن البنوك التجارية التابعة للدولة (أو قطاع عام) فإن وظيفة الموارد الذاتية في ضمان حقوق المودعين تفقد أهميتها عند تعرض البنك للخطر لان الدولة في هذه الحالة هي التي تتكفل بضمان حقوق المودعين في كافة الظروف.

• الأموال المقرضة :

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف في هذا الصدد هي : سوق رأس المال والمصارف التجارية الأخرى والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى .

أ- الاقتراض من سوق رأس المال :

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله ، وزيادة طاقته الاستثمارية ، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقرضة ، وقد تأخذ هذه القروض إحدى الصورتين الأولى سندات طويلة الأجل ، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج إصداره إلى

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

ترخيص ، أو من النوع الذي يحتاج إصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي ، أما الصورة الثانية فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية ، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق .

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الاقتراض ، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة ادارتها وعلى الرغم من هذه المزايا ، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ، إنها قد لا تمثل مصدرا خصباً لاحتياجات المصارف ، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة ، كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها .

ب- الاقتراض من المصارف التجارية :

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل ، ويأخذ هذا الاقتراض صورا من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء ، حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف ، آخر على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما . وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب .

ج - الاقتراض من البنك المركزي :

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل أيضا ، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية ، إلا إن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه ، بل وقد ذهب البنك المركزي في هذا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض ، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي ، ومواجهة الطوارئ ، ومواجهة الاحتياطيات الموسمية .

• مصادر تمويل أخرى :

أ - التأمينات المختلفة : هي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية .

ب - أرصدة و صكوك مستحقة الدفع : يتميز هذا المصدر إضافة إلى إنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال .

2.2. استخدامات البنك التجاري

يقصد بالموجودات (الأصول) بأنها الأموال التي يتم بها أو في ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة ، التي تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة ومن حيث

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

تحقيق الأرباح ، ولما كان لكلا الناحيتين (السيولة وجني الأرباح) أهميتها بالنسبة للمصارف التجارية ، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحا زهيدا ، كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة، ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها تدر عليها الشطر الأعظم من أرباحها . وفيما يأتي دراسة مختصرة لمختلف الأصول المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري .

إن دراسة جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري تمكنا من التعرف على الاستخدامات التي يستعمل البنك التجاري فيها موارده، و لاشك إن البنوك التجارية لا تتبع أسلوبا واحدا في توجيه مواردها النقدية نحو مختلف الاستخدامات الممكنة و المتاحة حيث يتفاعل الواقع الاقتصادي و القانوني في التأثير على توزيع تلك الموارد من قبل البنك، وهناك العديد من العوامل التي من شأنها التحكم في طبيعة وحجم استخدامات البنك التجاري من بينها :

- 1- اختلاف النظام السياسي و الاقتصادي و درجة التقدم في كافة المجالات .
- 2- درجة الوعي المصرفي و دور البنك في الحياة الاقتصادية.
- 3- اختلاف إمكانية كل بنك و اختلاف ظروفه و مركزه.
- 4- اختلاف الظروف الاقتصادية خلال السنة الواحدة و من سنة لأخرى.
- 5- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.
- 6- مدى تخصص البنك التجاري.
- 7- قد يكون للبنك المركزي سلطات واسعة في التأثير على كيفية توزيع البنك التجاري لموارده على مختلف الاستخدامات و ذلك عن طريق:

ا/ تحديد نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع.

ب/ تعيين نوع و نسبة الأموال السائلة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها.

ج/ تحديد الحد الأقصى للقروض بالنسبة لنوع معين.

د/ تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة و المدينة (سعر الفائدة الدائنة و هو الذي يأخذه عن

عملية الإقراض من خلاله يتحكم في الاستخدامات، و سعر الفائدة المدينة هو الذي يدفعه عن الإيداع و من خلاله يتحكم في حجم الودائع).

ه/ تحديد النسبة الواجب مراعاتها بين قيمة القرض و الضمان.

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

و يمكن القول إن البنك التجاري يعتمد في توزيع موارده على أصول ذات درجات مختلفة من السيولة و ذلك بقصد التوفيق بين اعتباري السيولة و الربحية، و انطلاقا من هذا المبدأ يمكن التفرقة بين ثلاث فئات من الاستخدامات:²

الفئة (1): تحتفظ البنوك بجزء من أموالها على شكل نقد جاهز في خزائنها أو في حساباتها لدى البنك المركزي كاحتياطي لمواجهة حركات السحب من الودائع، و تتميز الأرصدة النقدية هذه بالسيولة المطلقة لكنها لا تعطي للبنك التجاري أي دخل يذكر. يعتمد مقدار ما تحتفظ به هذه البنوك من نقد جاهز على العناصر التالية:

- معدل الاحتياطي النقدي الإجمالي الذي يفرضه القانون و هو عبارة عن الحد الأدنى لما يكون على البنك التجاري أن يحتفظ به في شكل سائل لدى البنك المركزي.
- حركة الودائع، إذ يزيد البنك من مقدار السيولة في خزائنه عندما يتوقع سحب كثيف للودائع كما هو الحال في الأعياد و المواسم الدينية.
- وضع الدولة الاقتصادي و السياسي، فكلما زاد الأمن و الاستقرار و ازدهرت الحركة الاقتصادية كلما انخفضت حاجة البنك إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة و العكس صحيح.
- سهولة و صعوبة حصول البنك على السيولة من مصادر أخرى.
- الثقة العامة في البنك.

• توفر سوق مالي نشيط و فعال(و هو السوق الذي يكون فيه معدل دوران السهم عالي جدا و الأسعار تعكس القيمة الحقيقية للجهة المصدرة للورقة المالية، و هو السوق الذي تكون فيه عملية حمل الأسهم و السندات كبيرة) يزيد أو يخفض من حاجة البنك التجاري للسيولة.

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة، وتتألف من جزئين رئيسيين: الجزء الأول، كمية النقود الحاضرة، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) يتوقف مقدار النقود التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها في الصندوق، على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، ويمثل الجزء الثاني منها الأرصدة النقدية الدائنة، التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافذة المفعول .

إضافة إلى ذلك تعد الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى بعضها البعض والعملات الأجنبية والذهب والصكوك المستحقة على المصارف الأخرى من الأرصدة النقدية الجاهزة أيضا، إن جميع هذه الأرصدة النقدية الحاضرة، التي يحتفظ بها المصرف التجاري، تتمتع بأقصى درجات السيولة

² عبد الحق بوعتروس، "الوجيز في البنوك التجارية: عمليات، تقنيات وتطبيقات"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص: 10-11

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

، غير إنها لا تدر عليه دخلا ، ولهذا تحاول المصارف أن تقلل من مقدارها في الحالات الاعتيادية إلى أقل قدر ممكن بما يتفق والقوانين المصرفية.

الفئة (2): و تشكل هذه الفئة خط الدفاع الثاني بالنسبة لسيولة البنك و هي بالتالي تسمى في بعض الأحيان بالاحتياطي النقدي الثانوي، و من بين عناصر الاستخدامات التي تشكل هذه الفئة مايلي:

- **أذونات الخزينة :**

هي عبارة عن سندات قصيرة الأجل تصدر عن الخزينة العامة، تتعهد فيها بتسديد قيمتها بعد فترة قصيرة الأجل (لا تتجاوز 3 أشهر) و رغم ضآلة ما تدره من فوائد فان البنوك التجارية تقبل على اقتناء كمية كبيرة من هذه السندات نظرا لسيولتها المرتفعة الناجمة عن:

- * قصر أجلها.

- * إمكانية خصمها لدى البنك المركزي بسهولة و الحصول على قيمتها أو تحويلها إلى البنك المركزي و الاقتراض مقابلها.

و تحتفظ البنوك التجارية بجزء كبير من احتياطها الإجباري بشكل أذونات خاصة إذا كانت تعليمات البنك المركزي تسمح بذلك.

- **الكمبيالات المخصومة(الأوراق التجارية المخصومة):**

و هي عبارة عن الأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لعملائها، و عميلة الخصم في حد ذاتها ليست إلا عملية إقراض قصير الأجل، وتعني بالنسبة للبنك التجاري شراء قيمة الورقة التجارية مقابل نقد جاهز يدفعه البنك للبائع، ومن الطبيعي أن تكون القيمة الحالية التي يدفعها البنك لحامل الورقة عند خصمها أقل من قيمتها الاسمية، و هذا الفرق بين القمتين المذكورتين يسمى بـ Agios و يمثل جزء الانتظار أو التخلي عن السيولة و في جوهره فهو عبارة عن فائدة المبلغ الذي يتخلى عنه البنك لبائع الورقة التجارية خلال المدة الممتدة من تاريخ الشراء (الخصم) و تاريخ استحقاقها و ترجع سيولة الورقة المخصومة إلى قصر أجلها و إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي، و غالبا ما تشكل عملية الخصم نسبة كبيرة من استخدامات المصارف، و لذا فإنها تعتبر شكل أساسي من أشكال توظيفات البنك، و غالبا ما تضع البنوك التجارية نصب عينها تنمية عملية الخصم و تشجيعها خاصة إذا كانت الأوراق المخصومة قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

يعتمد حجم الاستخدامات على العوامل التالية:

1. معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي و الفرق بينه و بين معدل الخصم³
2. درجة الوعي المصرفي و الأعراف التجارية من حيث مدى استعمال الأوراق التجارية.

عملية الخصم تتم وفق طريقتين إما خصم الورقة بموجب توقيع عادي، أو الخصم بضمان و هو عبارة عن خصم الورقة التجارية لكن مقابل حصول البنك³ على ضمانات معينة تستعمل في حالة عدم التأكد من ملاءة صاحب الورقة أو موقعها.

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

3. انتشار عادات البيع بالأجل و التقسيط.

4. مدى وجود أو عدم وجود بدائل مغرية.

• القروض و السلف:

وهي عبارة عن ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري و الصناعي و ذلك لتغطية احتياجات الأفراد و المؤسسات الر رأس المال العامل، حيث من المعروف أن أي مؤسسة أو فرد خلال ممارسته لنشاطه التجاري أو الصناعي أو الخدمي قد يحتاج إلى موارد خارجية تفوق موارده الذاتية فيلجا إلى البنك للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المتاحة ذاتيا و يكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الأجل لأنه يتحدد عادة بدورة رأس المال العامل (سنة واحدة)، و يتم تسديده بعد بيع البضاعة أو المنتج و القروض يمكن تصنيفها حسب الضمان إلى قروض على المكشوف (قروض غير مضمونة) و قروض مضمونة و الضمانات في هذه الحالة قد تكون ضمانات منقولة (الأوراق المالية) أو عقارية . و البنوك التجارية لا تتحمس لضمان بغير المنقولات لأنها تعاني من طول و تعقد إجراءات البيع و احتمال الدخول في منازعات طويلة تقوت على البنك فائدة إعادة استعمال تلك الأموال بالإضافة إلى احتمال استرجاعها بالكامل، أما فيما يخص القروض بضمان شخصي أو على المكشوف فهي قروض لا تستند إلى ضمان حقيقي بل إلى ملاءة المقترض المعروفة لدى البنك إلا انه من المستحسن إلا تقدم إدارة البنك الواعية على منح القروض على المكشوف في كل الظروف لما يرتبط بها من مخاطر على سلامة البنك التجاري. أما القروض بضمان فتأخذ عدة أشكال:

1. **قروض بضمان بضاعة:** تقديم بضاعة مقابل الحصول على قرض شرط أن تكون غير قابلة للتلف، سهلة التخزين، مستقرة الأسعار، متجانسة، سهولة بيعها بدون خسائر.

2. **قروض بضمان أوراق مالية:** أي أن يطلب البنك من المقترض إيداع أوراق مالية و يحدد لهذه الأوراق المالية قيمة تسليفية بحسب قوة الجهة المصدرة لها و سهولة تداولها في السوق المالي، أما الأوراق الحكومية فتتمتع بقوة تسليفية أكبر بكثير من الأوراق الأخرى.

3. **قروض بضمان أوراق تجارية:** أي أن يقترح البنك على المتعامل قروض مقابل تقديم أوراق تجارية كضمان، و تكون هذه الأوراق التجارية عادة مظهرة لدى لصالح البنك ، و هنا يراعي البنك أن تكون مسحوبة على أشخاص ذوي سمعة مالية جيدة، و تتوفر فيها الشروط المطلوبة من قبل البنك المركزي.

4. **قروض بضمان رواتب و أجور:** فتكون القروض مقابل اقتطاعات دورية من مرتبات الشخص المقترض، هذا و قد تلجا البنوك إلى أخذ توقيع الموظف على كمبيالات تبلغ قيمة الواحدة منها قيمة القسط المستحق و تستحق تلك الكمبيالة بتاريخ استحقاق القسط نفسه.

5. **قروض مقابل ذهب:** أي منح قرض لأشخاص مقابل ذهب أو مصوغات و هو نوع من الإقراض الشعبي البسيط.

الكشوف المالية للبنوك التجارية في الجزائر

6. **الشيكات و السحوبات برسم القبض:** يعتبر من البنود الهامة لتوظيفات البنك لأمواله، فعندما يسلم شخص ما لبنكه شيكات مسحوبة على مصرف آخر فان بعض البنوك تمنح لهذا المودع تسهيلات بان تسجل قيمة الشيك في حسابه الجاري و تضع تلك القيمة تحت تصرفه فوراً قبل تحصيل قيمة الشيك من خلال عملية المقاصة.

الفئة (3): يستثمر البنك في هذه الفئة بهدف تحقيق الربح أولاً و يكون لعامل السيولة الاعتبار الثاني، و تشمل هذه الفئة القروض و الاستثمارات طويلة الأجل و خاصة الصناعية منها، و لا شك أن للاستثمارات و القروض طويلة الأجل مخاطر كثيرة و قد يؤدي استثمار البنك لجانب كبير من موارده فيها إلى ارتباط مركزه المالي بالمركز المالي للشركات أو المؤسسات المقترضة، و قد يقتضي ضمان يسار البنك عدم التورط كثيراً في منح القروض الصناعية طويلة الأجل نظراً للمخاطر التي قد يتعرض لها هذا النوع من الأصول في أوقات الأزمات المالية، كما يدخل ضمن هذه الفئة السندات الحكومية طويلة الأجل إذ قد تقبل البنوك التجارية على استثمار جزء كبير من مواردها في هذا النوع للمزايا الكبيرة له، و السياسات التي قد يتبعها البنك المركزي لتشجيع البنوك على اقتنائها.